المعارضة الإسرائيلية: سبات في حضن «الإجماع»!

أنطوان شلحت

تتفاقم حالة «الإجماع الصهيوني» في إسرائيل مع استمرار المواجهة. وهي، في تفاقمها، تفرز اصطفافات غير مسبوقة. ولعل من شأن تمعّن دقيق في هذه الاصطفافات أن يشي بواقع أن شبه الغياب، إن لم يكن الغياب التام، حتى للمعارضة الإسرائيلية التقليدية، التي كانت تظهر وتأخذ دوراً فاعلاً ما في مراحل سابقة من النزاع، أضحى في حكم الصيرورة.

وليس من العسير إسناد ذلك من خلال مجموعة تطورات أخيرة:

بُعيد اتخاذ الحكومة الإسرائيلية قرارها «المشهود» بـ «إزاحة» الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مع ما تضمنه هذا القرار من تجاهل أخرق، في قراءة الإسرائيليين، للزوبعة السياسية المحتمل أن يثير غبارها، أنشأ «سيفر بلوتسكر»، أحد كبار المعلقين في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٢٢/ ٢٠٠٣/٩) افتتاحية تحت عنوان «قراران وردّتا فعل» أبدى فيها دهشته العميقة من اختلاف ردة فعل الأوساط السياسية والحزبية والإعلامية والشارع الإسرائيلي على القرار إياه عن ردّة الفعل الصادرة عن هؤلاء جميعاً على قرار حكومي آخر توازى معه وقضى بتقليص «مخصصات التأمين الحكومية». وهو اختلاف يتضاد بداية مع «مدى الأهمية وشدة الضرر الناتجين» عن كل قرار على حدة. فبينما جاءت ردّة الفعل على القرار الأخير، الذي وُصفت أبعاده بأنها محدودة وقابلة للإصلاح (وهو ما حصل، فعلاً، بمجرّد أن الحكومة تراجعت عن القرار وفق ما أوصى وزير المالية، بنيامين نتنياهو، الذي كان من أشدّ المتحمسين لاتخاذه)، متميزةً بمعارضةٍ حادّة شملت الوزراء ونوابهم ومحافظ البنك المركزي والمستشار القضائي للحكومة و«اللوبي» الاجتماعي ومعظم أعضاء الكنيست، فإن ردّة الفعل على القرار الأول، على الرغم من أن أحداً لم يختلف بشأن خطورته، كانت باهتة وملأ جميع المعارضين المذكورين أفواههم ماءً، بينما تداعت وسائل الإعلام الإسرائيلية كافةً إلى بثّ القرار، نصّاً ودلالة، بروح رسمية فاقعة، متعاطفة ومتفهمة له.

وأضاف «بلوتسكر» أن التمايز في ردتي الفعل، على نحو ما تم توصيفه، لم يقتصر على السياسيين وقادة الأحزاب جميعاً ووسائل الإعلام، وإنما انسحب أيضاً على الجمهور العريض، الذي يثبت يوماً بعد آخر أنه تعزّزت في أوساطه «نزعة إقصاء خيبات الأمل ومشاعر اليأس من جراء الأوضاع السياسية ? الأمنية ونزعة صرف الإحباط نحو مواضيع أخرى، «مدنية» بالأساس، اقتصادية واجتماعية... كما لو أننا نعيش مرة أخرى في دولة طبيعية»، على حدّ تعبيره.

ويخلص هذا المعلق إلى القول إن اللوذ بالنقد الاجتماعي العارم «يعتبر لدينا مساراً مجرّباً لمسلكية الإسكيبزم، أي التهرب من الواقع الدامي». ويتساءل: لماذا يعتبر الأمر تهرباً؟ ولا يلبث أن يجيب: لأن أي وزير مالية، حتى ولو كان حاوياً، لن يفلح في إعادة النمو والعمالة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، كما لن يفلح في تخفيف حدّة الضائقات الاجتماعية المتفاقمة دون أن تُحسم قبل أي شيء الحرب على الإرهاب»!!

لا يعني التلهي عن الأسباب الحقيقية لاحتقان الواقع الإسرائيلي بالنتائج المباشرة، الاقتصادية والاجتماعية، المنعكس على وجه الخصوص في مسلكية الرأي العام الإسرائيلي، أن لدى هذا «الرأي العام» جهوزية كافية لكي «يخرج إلى الشوارع» في مواجهة إجراءات يفترض أنها تهدّده في لقمة عيشه، وأماكن عمله، ومستوى دخله، وضماناته الاجتماعية. والدليل الساطع، الأكثر جدة، على ذلك أتى ضمن استطلاع خاص للرأي أجرته الإذاعة الإسرائيلية العبرية (الشبكة ب) يوم ٢٠٠٣/١٠/٢ أو بان عن أن فقط ٣٥ بالمائة من السكان الإسرائيليين يبررون الإجراءات النضالية في القطاع الإسرائيلي العام، التي أعلن عن البدء باتخاذها قبل الاستطلاع بأيام عدة، في حين أن غالبية هؤلاء السكان (٥,٦١ بالمائة) تعتقد بأنه «من غير الشرعي الإعلان عن إضرابات وخوض إجراءات نضالية في فترة أزمة اقتصادية»! وهذه النسبة الأخيرة ترتفع في أوساط مصوتي حزب «الليكود» الحاكم إلى ٨,٦٩ بالمائة، بينما تنخفض لدى مصوتي حزب «العمل» إلى ٥٠ بالمائة. أما في أوساط مصوتي الأحزاب اليمينية عامة، فإنها ترتفع إلى ٤,٦٨ بالمائة، بينما تنخفض لدى مصوتي الأحزاب «اليسارية» عموماً إلى ٩,٤٨ بالمائة (وهي نسبة مماثلة للنسبة التي تعتقد بشرعية الإضراب والإجراءات النضالية لدى مصوتي الأحزاب «اليسارية» عامة، بينما تنخفض نسبة الذين يعتقدون بشرعية هذا الأمر بين مصوتي حزب «العمل» إلى ٢,٤٧ بالمائة، مقابل ٥٠ بالمائة يعتقدون بعدم شرعيته، كما أسلفت الإشارة)!

فضلاً عن «البلبلة»، فإنّ ما ينبغي استقطاره من هذه النسب الجاقة هو أن التنائي عن «المبادئ اليسارية» للأحزاب العمالية هو «سيّد الموقف» في القاعدة الشعبية لحزب «العمل»، الذي لا يزال مصنّفاً باعتباره المعارضة الرئيسة لأحزاب اليمين الإسرائيلية. وخلال الأزمة المالية التي يعانيها هذا الحزب (ناتجة عن ديون طائلة تثقل كاهله)، تعصف به، أيضاً، أزمة سياسية ? تنظيمية مستعصية. وهذا ما عبرت عنه، مثلاً، تصريحات أخيرة لسكرتيره العام، عضو الكنيست «أوفير بينيس»، الذي سيغادر منصبه بعد انتهاء انتخابات السلطات المحلية في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) الحالي. ففي مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» (٢٠٠٣/١٠/٣) يقرُّ «بينيس» بأن الحزب يعاني أزمة قيادة منذ اغتيال يتسحاق رابين. لكن يظلّ الأمر الجوهري هو اعتقاده بأن أحد الأسباب الرئيسة لأزمته السياسية راجع إلى ارتكاب رئيسه السابق، عضو الكنيست عمرام متسناع، «خطأ قاتلاً» ? وفق توصيفه ? تمثّل في موضعة نفسه باعتباره «رمزاً يسارياً للغاية» ومجاهرته بنية عدم الدخول في حكومة وحدة مع «الليكود» (برئاسة أرئيل شارون)، وهو ما يعكس وجهة تفكير رئيسة لدى قيادة الحزب، إلى ناحية ما يسمونه بـ «تخفيف لدغة المعارضة لحكومة اليمين من مواقع اليسار»!

وجهة التفكير هذه نفسها تسود أيضاً في قيادة حزب «ميرتس». فقد تحدثت آخر الأنباء («هآرتس» ? ٢/١٠/ ٢٠٠٣) عن وجود خلافات حادة في صفوف قيادته، محورها رفض الغالبية فيها «جعل مواقف الحزب أكثر يسارية مما هي عليه الآن»!

وليس فقدان «مصباح ديوجين» فحسب هو السبب خلف أزمة أو بؤس اليسار الإسرائيلي إنما، أكثر من هذا، يكمن السبب في «الطبيعة المخصوصة» لهذا اليسار، التي قد تكون موضوعاً لمعالجة أخرى بيد أنه لا يمكن القفز عنها لدى أي حديث عن انعدام دوره المفترض بداهةً كمعارضة سياسية أيضاً.

في ضوء ذلك كله، تبدو المعارضة الفاعلة حالياً لحكومة اليمين الإسرائيلية ولانكفاء «اليسار الصهيوني» متمثلة في «كتلة السلام» وفي حركات أخرى لا تزال قاعدتها غير عريضة على شاكلة حركتي «يوجد حد» و«تعايش» وغيرهما. بينما يتضح باستمرار أن الأزمة الكبرى الراهنة للمعارضة الإسرائيلية التقليدية، للمأسسة، ناجمة عن ارتمائها في أحضان «الإجماع الصهيوني». وإن الموقف المناهض لرسالة الطيارين الإسرائيليين، التي أعلنوا فيها معارضتهم لعمليات الإغارة على الفلسطينيين العزّل بذريعة تصفية «قادة الإرهاب وناشطيه» والتي عادة ما توقع ضحايا كثيرة في صفوف المدنيين بينهم نساء وأطفال، يعدّ أحدث مؤشرات هذا الإجماع، الذي يتأثر معه موقف الجمهور في القاع.

فقد أظهر استطلاع الإذاعة الإسرائيلية، المذكور سابقاً، أن ٤,٧٣ بالمائة من الجمهور الإسرائيلي غير متماثل مع رسالة الطيارين. وتزداد هذه النسبة لدى مصوتي حزب «الليكود» إلى ٧,٨٨ بالمائة بينما «تنخفض» بين مصوتي حزب «العمل» إلى ١,٦١ بالمائة (نسبة المتماثلين مع الرسالة لدى هؤلاء هي ٢٥ بالمائة فقط). كما أنها تزداد لدى مصوتي الأحزاب اليمينية عامة إلى ٢,٨٥ بالمائة في حين تنخفض بين مصوتي الأحزاب اليسارية إلى ١,٥١ بالمائة (نسبة المتماثلين بين هؤلاء هي ٣٤ بالمائة فقط). ويرى ٨,٥٣ بالمائة من الجمهور الإسرائيلي أن هذه الرسالة هي تعبير عن رفض سياسي (مصطلح الرفض يحيل إلى تمرد أو عصيان ضرورة الدفاع عن «أمن إسرائيل») في حين يرى ٧,٣٣ بالمائة أنها تعبير عن احتجاج شرعي، بينما لم تعرف نسبة ٤,١٢ بالمائة أن تصنّف الرسالة. وترتفع نسبة الذاهبين إلى كونها «تعبيراً عن رفض سياسي» بين مصوتي حزب «الليكود» إلى ٨,٦٩ بالمائة وإلى ٢,٧٠ بالمائة بين مصوتي الأحزاب اليمينية. ومع أنها تنخفض إلى ٤,٤٤ بالمائة بين مصوتي حزب «العمل» وإلى ٣,٣٨ بالمائة بين مصوتي الأحزاب اليسارية فإنه لا يمكن الإعراض عن النسبة المناهضة لرسالة الطيارين في صفوف القاعدة الشعبية لـ «المعارضة» الإسرائيلية، ناهيك عما تعنيه هذه الأرقام حتى من وجود فجوة بين موقف القيادة وموقف القاعدة (قد تدخل في تسويغ الموقف الأخير عوامل ليست مشدودةً بالذات إلى سيرورة الحراك السياسي بشأن النزاع الفلسطيني ? الإسرائيلي).

بطبيعة الحال ثمة مترتبات عدة على اختفاء أعقاب المعارضة الإسرائيلية، علاوة على ما تقدم من اصطفافها حول إجراءات الحكومة اليمينية. ومن أهمها تجدّد النقاش حول الذاكرة الإسرائيلية في وجهة ما ينبغي استحضاره وما يتعين السكوت عنه ضمن المسعى العام لتناسيه. وهو نقاش سبق له أن احتدم وتحققت خلاله بعض الاختراقات المهمة إلى ناحية كشف جوانب مستورة من الماضي الإسرائيلي الصهيوني الأسود. وهذا موضوع مكانه ليس هنا، لكن الشيء البارز حتى الآن أن الكفّة الراجحة فيه هي لصالح الأطراف المناوئة لأية استئنافات على مخزون الذاكرة الإسرائيلية، المبرمجة بصرامة متناهية.

التحريض الإسرائيلي:

المفاهيم والمعـــــــ

محمد صلاح عطار
باحث في الدراسات الدولية

مع أن التحريض، لا يمكن بأي حال من الأحوال، تعريفه أو وصفه أو حتى الإشارة إليه بغير ذلك، من حيث كونه إحداثاً، أو تشجيع شعور قوي، أو فعلاً فيه اعتداء أو انتقاص أو إساءة وازدراء إلى شخص فرد بعينه، أو مجموعة من البشر، أو شعب من الشعوب، أو أمة من أمم الأرض. غير أن التحريض يخضع لمقياس الوتيرة، وانخفاض الوتيرة مؤشر تفضي دلالاته إلى ممارسة الضغوط بوسائل خشنة فيها توظيف محدود للقوة، بينما التحريض عالي الوتيرة هو إطلاق القوة للوصول إلى نتيجة حاسمة في صراع يقوم فيه الطرف الأقوى بمحاولة شطب الطرف الأضعف.

وإذا أردنا التعرف على الطرف الذي يمارس التحريض، فأول ما ينبغي الانطلاق منه، هو المعايير الموحدة التي تنطبق على الجميع وليس على طرف واحد. ويأتي في مقدمة تلك المعايير القانون الدولي الذي تندرج تحته منظومة كاملة من الشرائع والمعاهدات والاتفاقات وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الاتفاقات المبرمة تحت رعاية دولية. وعلى سبيل المثال، يمكن الانطلاق من معيار القانون الدولي ومتفرعاته لاتهام دولة إسرائيل بممارسة التحريض ضد الشعب الفلسطيني لأنها ترفض فكرة انطباق القانون الدولي عليه، وبالتالي لا تعترف بالشرعية الدولية وكل ما انبثق عنها من قرارات خاصة بالشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير المصير، أسوة بشعوب الأرض. لقد قدمت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ تأسيس دولة إسرائيل نموذجاً سلبياً شاذاً يتمثل بإنكار حق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي تقرير المصير، وترتب على هذا الإنكار تحريض منهجي متواصل، يسوّغ احتلال الأرض ومصادرتها وبناء المستعمرات عليها، وكبح تطور البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشويه الديمقراطية، ويسوّغ ممارسة شتى أنواع الاضطهاد والقمع والإرهاب والعقوبات الجماعية، إضافة لجرائم الحرب، كما يمنح دولة الاحتلال «حق» تقرير مصير الشعب الفلسطيني بشكل متعاكس مع إرادته وحقوقه المشروعة، بما في ذلك الحق في رفض أو عدم الاعتراف بالقيادة التي يختارها الشعب الفلسطيني بالانتخاب، وبشكل متناقض مع أبسط المفاهيم الديمقراطية.

واستناداً إلى معيار القانون الدولي ذاته، فإن اتهام التحريض ينطبق على كل اتجاه سياسي فلسطيني أو أفراد يعلنون العداء لليهود بوصفهم يهوداً، أو يدعون إلى قتل المدنيين الإسرائيليين.

غير أن الإسرائيليين يحاولون تصوير كل نقد فلسطيني ضد الاحتلال وممارساته العنصرية وجرائم الحرب والتوسعات الاستيطانية ومصادرة الأراضي وفرض العقوبات الجماعية... الخ، يصورون هذا النقد والاعتراض بوصفه تحريضاً ضد اليهود والإسرائيليين. ويدمجون رفض الاحتلال والعداء «للعنصرية والفاشية» المحرمة دولياً بموقف بعض الاتجاهات المتطرفة التي تجاهر بالعداء لليهود. والأخطر من ذلك أن الحكومة الإسرائيلية تجيز لنفسها ولوسائل إعلامها بالتحريض المنهجي العدائي ضد الشعب الفلسطيني، وتسمح للاتجاهات المتطرفة التي ترفع شعارات «الموت للعرب» وتدعو إلى «الترانسفير» طرد الشعب الفلسطيني من وطنه بحرية العمل، وتسمح لقطعان المستوطنين بمصادرة الأراضي وقطع أشجار الزيتون وتخريب الممتلكات. والغريب في الأمر أن إسرائيل تتهم الشعب الفلسطيني بالتحريض بشكل إقحامي ومبالغ فيه أو مقتطع من سياقه، ومن فرط إحاطتها المعرفية النابعة من السيطرة والتحكم بشؤون ومقدرات الشعب الفلسطيني فقد نجحت إسرائيل من استبدال موقعها من جلاد إلى ضحية، واستبدال موقع الشعب الفلسطيني من موقع الضحية إلى موقع المتهم، ويعد هذا الاستبدال التعسفي من أبشع أنواع التحريض.